

المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا

■ د. مسعود محمد امريود*

● تاريخ استلام البحث 2021/06/11م ● تاريخ قبول البحث 2021/09/24م

■ الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وربط وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي لاستنباط تلك المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق صحيفة الاستبيان والتي وزعت على عينة الدراسة المتمثلة في فئة فاحصي الضرائب بإدارة ضرائب طرابلس، بالإضافة إلى إجراء بعض الاختبارات الإحصائية في تحليل واختبار فرضية الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المشاكل والتحديات تعوق وتواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، وتتعلق هذه التحديات بالإدارة الضريبية والظروف الأمنية والاقتصادية الحالية والتشريع الضريبي المتمثل في قانون ضرائب الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010م

● الكلمات المفتاحية: ضرائب الدخل، الإقرار الضريبي، تحديد وتحصيل الضريبة، الامتثال الضريبي.

Abstract:

The aim of the study was to identify and identify the problems and challenges facing the identification, linking and collection of income taxes in Libya, and to achieve the objective of the study was used to devise these problems and difficulties

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية المحاسبة - جامعة غريان Email: mrewdmsod@gmail.com

in the process of identifying and collecting income taxes in Libya, and the analytical method was used to analyze the data collected through the questionnaire newspaper, which was distributed to the study sample of tax examiners in the Tripoli Tax Administration, in addition to conducting some statistical tests in the analysis and testing of the hypothesis The study found that there are a range of problems and challenges hindering and facing the identification and collection of income taxes in Libya, these challenges relate to tax administration, current security and economic conditions and tax legislation represented by the Libyan Income Tax Act No. 7 of 2010.

Keywords: Income taxes, tax return, tax collection, tax compliance

■ مقدمة:

لكل دولة أن تفرض ما تراه مناسباً من أنواع ضرائب الدخل وذلك بما يتلاءم مع ظروفها وبيئتها وبما يسهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى ضوء ذلك قد تقوم الدولة بإجراء التعديلات المناسبة على تشريعاتها الضريبية من خلال فرض أنواع جديدة من الضرائب أو إلغاء بعض الضرائب أو تعديلها أو تعديل الإعفاءات من الضرائب بشكل كلي أو جزئي.

وفي ليبيا صدرت عدة تشريعات وقوانين تتضمن فرض مجموعة من ضرائب الدخل وتنظم طرق ربطها وجبايتها والاعتراض عليها والإعفاء منها، وكان آخر تشريع ضريبي ينظم ضرائب الدخل متمثلاً في قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م ولأئحته التنفيذية، حيث جاء هذا القانون ناسخاً لما قبله من القوانين، منتهجاً فكراً وفلسفة جديدة قوامها القواعد التي يسير عليها الاقتصاد العالمي المتطور، من أجل مد جسور الثقة بين الممول والإدارة الضريبية، من خلال تقديم تخفيضات في أسعار ضرائب الدخل، وانتهاج أسلوب الضرائب النسبية، ومنح العديد من الإعفاءات، وتيسير إجراءات الفحص والربط الضريبي ومحاولة العدالة في توزيع العبء الضريبي، مستهدفاً من ذلك كله تشجيع الممولين على التصريح عن دخولهم والتزامهم بتقديم إقراراتهم الضريبية والحد من الاعتراضات والمنازعات الضريبية.

إلا إنه ورغم ذلك، لازالت عملية تحديد وتحصيل الضريبة على الدخل تواجه مجموعة من المشاكل والتحديات الإدارية والبيئية كما أنه عند دراستنا لهذا القانون وعند ممارسة الإدارة الضريبية وتطبيقها له ظهرت العديد من التحديات والمشاكل المحاسبية والإدارية والتي أثرت على ضرائب الدخل مما يستوجب علينا دراستها والبحث فيها .

وانطلاقاً من أهمية ضرائب الدخل بالنسبة للنظام الضريبي الليبي، من حيث كونها تسهم في زيادة إيرادات الدولة، وكأداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية، وترشيد الإنفاق، وتحفيز الاستثمار، تتناول هذه الدراسة واقع نظام ضرائب الدخل في ليبيا والمشاكل والتحديات التي تواجهها .

■ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع ضرائب الدخل ومشاكل تحديدها وجبايتها، ويتناول الباحث فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، للاستفادة منها في إجراء هذه الدراسة وفي تحليل بياناتها وتفسير نتائجها .

دراسة بن غربية (1993) بعنوان «الضرائب ودورها في تمويل الخزنة العامة في ليبيا» توصلت الدراسة إلى أن عملية الربط الضريبي تتم في كثير من الأحيان بمعزل عن البيانات الواردة في الإقرارات الضريبية وبشكل عشوائي مما يؤدي إلى تظلم الممول والدخول في منازعات وقضايا مع الإدارة الضريبية .

دراسة موسى (2000) بعنوان: محددات الطاقة الضريبية في ليبيا .

هدفت الدراسة إلى بيان محددات الطاقة الضريبية في ليبيا، ومن أهم نتائج الدراسة بيان أهمية تحديد الطرق الإدارية التي من شأنها أن تسهل إجراءات الربط والتحصيل وتزيد الوعي الضريبي بشكل فعال وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير الإدارة الضريبية والرفع من كفاءتها .

دراسة سمور (2008) بعنوان « مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل في فلسطين » تناولت دراسة مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين وهدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء عزوف نسبة كبيرة من المكلفين عن تقديم كشف التقدير الذاتي في مواعيد المحددة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: سوء الأوضاع الاقتصادية وتدني الدخل وغياب الدور الفعال لإدارة الضرائب في الفحص والمتابعة، أسباب رئيسية تسهم في عدم تقديم المكلفين لكشف التقدير الذاتي في المواعيد المحددة.

دراسة عبد الغفور (2008)، بعنوان: «العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية في الأردن»

هدفت الدراسة استكشاف العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل والجبائية وقد هدفت لمعرفة سبل تحسين هذه العلاقة وما يؤثر عليها وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج. حيث تبين أن هناك عوامل تؤثر تأثيراً إيجابياً على التحصيل والجبائية، وأخرى سلبية، فمن أهم الفقرات التي أثرت إيجابياً هي: رفض مأمور التقدير للضغوط الاجتماعية، وإنصاف المكلف من خلال التزييلات المنصوص عليها في القانون، بالإضافة إلى تنظيم القانون للعلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال الحوافز والعقوبات والغرامات المنصوص عليها. أما أهم الفقرات التي أثرت سلباً على التحصيل والجبائية فتمثلت بعدم مراعاة قانون ضريبة الدخل لقواعد العدالة الخاصة بالمكلفين، وتدني إدراك مأمور التقدير لواقع وظروف المكلف، بالإضافة إلى عدم سهولة ووضوح بعض نصوص قانون ضريبة الدخل.

دراسة ميرة (2010) بعنوان « إمكانية تضييق الفجوة والفروقات بين قانون ضرائب الدخل الليبي ومعايير التقارير المالية الدولية وأثر ذلك على البيئة اللببية » هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تضييق الفجوة بين قانون ضرائب الدخل الليبي

ومعايير التقارير المالية الدولية وأثره على البيئة الليبية، واستنتجت الدراسة بوجود مشاكل إدارية ومحاسبية تواجه قانون ضرائب الدخل الليبي، كما استنتجت الدراسة على وجود فروقات بين قانون ضرائب الدخل الليبي ومعايير التقارير المالية الدولية.

دراسة معالي (2015) بعنوان « معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب »

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تحصيل الدين الضريبي لدى الإدارة الضريبية، وأجريت الدراسة من خلال استبانة وزعت على موظفي الضرائب، واستخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة عدم فاعلية الجهاز الضريبي، والتأخر في البث في القضايا المرفوعة، وعدم الالتزام بدفع الضريبة.

دراسة العموري (2017) بعنوان « الصعوبات المتعلقة بطريقة التقدير المباشر لضريبة دخل الشركات وفقاً لأحكام التشريع الضريبي الليبي »

هدفت الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه طريقة التقدير المباشر التي تؤدي إلى عدم التزام الممولين من الشركات بتقديم إقراراتهم الضريبية في مواعيدها المحددة قانوناً، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت صحيفة استبيان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي تمثل في فاحصي الضرائب وعينة من الممولين، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة والتي منها، غموض التشريع الضريبي وغياب الوعي الضريبي لدى الممولين وسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

■ مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية ضرائب الدخل بالنسبة للنظام الضريبي الليبي وما يحققه فرض هذه الضرائب من موارد مالية و أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، إلا إنها تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي أثرت سلباً على حصيلتها الضريبية، فضعف الإدارة الضريبية، والظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تمر بها البلاد، وقلة

الوعي الضريبي لدى الممولين بأهمية الضريبة، وقصور التشريع الضريبي في بعض جوانبه، أدى إلى المزيد من عمليات التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع، وما يدل على ذلك حصول ليبيا على مرتبة متأخرة جداً في عملية تقدير وتحصيل ضرائب الدخل وفقاً لمعيار DOING.BUSINESS 2014 جاءت ليبيا في المرتبة 186 من أصل 189 دولة، الأمر الذي يدل على المشاكل والتحديات التي يواجهها النظام الضريبي في ليبيا، لذلك فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا؟

■ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1 - بيان واقع ضرائب الدخل في ليبيا وفقاً للتشريع الضريبي الليبي.
- 2 - تحديد ودراسة المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

■ فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية أساسية مفادها

فرضية العدم: H_0

” لا توجد مشاكل وتحديات تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا“

الفرضية البديلة: H_1

” هناك مشاكل وتحديات تواجه عمليات تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا“

■ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليطها الضوء على أحد المواضيع الهامة في النظام الضريبي الليبي، وهو ضرائب الدخل (المشاكل والتحديات) بغرض إبراز وتحديد

أهم المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، بما يساعد السلطة التشريعية والإدارة الضريبية على العمل لاتخاذ حلول بشأنها.

■ المنهجية المتبعة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال استقراء وتحليل الدراسات السابقة والقوانين واللوائح وتقارير ديوان المحاسبة، وبعض البيانات الإحصائية الخاصة بمصلحة الضرائب، وعلى ما ورد بالأدب المحاسبي من كتب ودوريات فيما يخص ضرائب الدخل، واستنباط المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل إجابات المشاركين في الدراسة والوصول إلى نتائجها.

■ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- تقتصر الدراسة على ضرائب الدخل المتمثلة في ضريبة التجارة والصناعة، وضريبة دخل الشركات، وضريبة الدخل من المهن الحرة.
- تقتصر الدراسة على تحديد ودراسة المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تحديد وربط وتحصيل الضرائب على الدخل في ليبيا.

■ هيكلية الدراسة:

- تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
- واقع نظام ضرائب الدخل في ليبيا.
- المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.
- الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

● المحور الأول: واقع نظام ضرائب الدخل في ليبيا.

تحتل ضرائب الدخل المكانة الأولى في كل النظم الضريبية لكافة الدول، فلقد وجدت تلك الدول في الضرائب على الدخل من الخصائص ما دفعها إلى الاعتماد عليها في تمويل خزائنها العامة بمورد مالي وافر الحصيصة متجدد الوعاء، وتفرض الضريبة على الدخل الخاضع لها بأسلوبين رئيسيين هما:

أسلوب الضريبة العامة على الدخل (أي الضريبة على مجموع الدخل)، وأسلوب الضرائب النوعية على الدخل. وفيما يلي بيان ذلك:

أ - الضريبة على مجموع الدخل:

في ظل هذا الأسلوب يتم فرض ضريبة واحدة على مجموع دخل الممول من كافة مصادره، حيث يقوم الممول بتقديم إقرار ضريبي واحد إلى مصلحة الضرائب يحتوي على كافة أنواع الدخول التي حصل عليها الممول خلال العام من ممتلكاته العقارية والمنقولة ومرتببات ومكافآت، وقد يكون هذا الأسلوب بديلاً لأسلوب الضرائب النوعية أو مكماً له، ويتميز هذا الأسلوب لفرض الضرائب بإضفاء الصبغة الشخصية لكافة دخول الممول ومراعاة الظروف والعوامل الشخصية التي تقلل من المقدرة التكاليفية للممول.

ب - الضرائب النوعية على الدخل:

من خلال هذا الأسلوب تفرض ضريبة مستقلة على كل نوع من أنواع الدخل وفقاً لمصادر تلك الدخول، ويتيح هذا الأسلوب تنويع الأحكام والإجراءات بما يلاءم طبيعة كل نوع من أنواع الدخول وظروف الممولين المالية، فتستخدم أساليب مختلفة في تحديد الوعاء الضريبي وطرق ومواعيد مختلفة في التحصيل، كما يمكن هذا الأسلوب من التمييز في سعر الضريبة بين مصادر الدخل الرئيسية المتمثلة في العمل، ورأس المال، والمصدر المختلط من العمل ومن رأس المال.

ولقد انتهج المشرع الضريبي الليبي في قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م

أسلوب الضرائب النوعية على الدخل، حيث قسم الدخل الخاضعة للضريبة حسب مصادرها، مثل الدخل من التجارة والصناعة، والدخل من المهن الحرة، والدخل من الأجور والمرتببات، وغيرها من الدخول.

ج - ضرائب الدخل في ليبيا:

تعتبر الضرائب على الدخل في ليبيا من أهم أنواع الضرائب وهي تشكل الجزء الأكبر في الهيكل الضريبي.

وقد أخضع المشرع الضريبي الليبي كافة الدخول الناتجة في ليبيا إلى الضرائب، إلا ما تم إعفاؤه منها بشكل كلي مثل الدخل من الزراعة، أو بشكل جزئي والمتعلق بإعفاء جزء من هذه الدخول لمواجهة الأعباء المعيشية الخاصة بالمول.

وتتمثل الضرائب المفروضة على الدخل في ليبيا طبقاً للتشريعات والقوانين الليبية فيما يلي (امريود، 2018)



1 - الضرائب النوعية على الدخل (الضرائب على الأشخاص الطبيعيين)

وينظمها قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية، حيث تم تقسيم الدخول إلى أنواع مختلفة وفقاً لمصادرها، وتم فرض ضريبة منفصلة على كل نوع من هذه الدخول على حدة، وذلك بهدف التمييز في سعر الضريبة بين مصادر الدخل الرئيسية (العمل، رأس المال، المصدر المختلط بين العمل ورأس المال)، باعتبار أن هذه الضرائب تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتشمل هذه الضرائب ما يلي:

الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف، وتم التمييز في هذه الضريبة بين سعر الضريبة على دخل التجارة، وسعر الضريبة على دخل الصناعة والحرف، وحدد سعر أقل بالنسبة للضريبة على دخل الصناعة والحرف - الضريبة على الدخل من المهن الحرة - الضريبة على الدخل من الأجور والمرتبات وما في حكمها - الضريبة على الدخل من الودائع لدى المصارف.

2 - الضريبة على دخل الشركات المساهمة وما في حكمها:

تعد هذه الضريبة من الضرائب الهامة في ليبيا نظراً لحصيلتها الكبيرة، نتيجة لكثرة عدد الممولين من الشركات سواء الخاصة أو العامة وفروع الشركات الأجنبية، وكبر حجم النشاط الذي تمارسه، وينظم ضريبة الشركات قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م ولائحته التنفيذية.

والجدول التالي رقم (1) يوضح أسعار الضرائب الأصلية على الدخل وفقاً لقانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م.

الإعفاءات من الضريبة	سعر الضريبة	نوع الضريبة
إعفاءات جزئية تتمثل في إعفاءات الأعباء المعيشية العائلية... حسب الوضع العائلي للأشخاص الطبيعيين	الدخل التجاري 15 % سنوياً الدخل من الصناعة والحرف 10 % سنوياً	الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف.

إعفاءات جزئية (إعفاءات الأعباء العائلية والمعيشية وأقساط التأمين)	15 % سنوياً	الضريبة على الدخل من المهن الحرة.
إعفاءات كلية تتمثل في إعفاء العاملين بالوحدات الإدارية العامة الممولة من الخزانة. إعفاءات جزئية (الإعفاء مقابل الأعباء المعيشية وإقساط التأمين)	12000 د. الأولى 5 % سنوياً ما زاد عن ذلك 10 % سنوياً	الضريبة على دخل العمل وما في حكمها.
إعفاءات جزئية (الإعفاءات مقابل الأعباء المعيشية والعائلية وأقساط التأمين)	5 % سنوياً	الضريبة على الدخل من السودائع لدى المصارف
إعفاءات كلية مؤقتة للشركات الوطنية ولمدة 5 السنوات الأولى من عمر الشركة التي تحقق فيها شروط قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010	20 % سنوياً	الضريبة على الدخل من الشركات المساهمة وما في حكمها.

● المصدر: إعداد الباحث

وتعتبر ضريبة الشركات وضريبة الدخل من العمل أهم ضرائب الدخل من ناحية تمويل الخزانة العامة في ليبيا.

والجدول التالي (2) يوضح مساهمة ضرائب الدخل في تمويل الخزانة حسب النوع خلال سنة 2016، 2017 على التوالي:

البيان	سنة 2016	سنة 2017
الضريبة على دخل المرتبات	339,575,435	535,648,201
الضريبة على دخل الشركات	249,640,174	250,114,075
الضرائب النوعية الأخرى، تجاري. صناعي. مهن حرة	7,579,288	9,424,069

● المصدر: تقرير ديوان المحاسبة 2017

3- الضرائب الإضافية على الدخل:

بالإضافة إلى الضرائب الأصلية التي فرضها المشرع الضريبي والتي نظم أحكامها قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010م، والمتمثلة في الضرائب النوعية على الدخل وضريبة الشركات، تم فرض ضرائب إضافية على الدخل، وتتمثل هذه الضرائب في الضريبتين التاليتين (امريود، 2018)

ضريبة الجهاد: تم فرض ضريبة الجهاد كضريبة إضافية على الدخل، بموجب القانون رقم (44) لسنة 1970م، الصادر بتاريخ 1970/3/26م. وتفرض هذه الضريبة على كافة الدخل النوعية التي تسري عليها الضرائب النوعية، والدخل من الشركات الذي يخضع لضريبة الشركات، مع العلم أن هذه الضريبة لم يتم التطرق إلى تعديل سعرها أو الدخل الخاضعة لها أكثر من 49 سنة بالرغم من تعديل التشريع الضريبي أكثر من مرة.

ضريبة الصندوق القومي الفلسطيني: تعتبر هذه الضريبة من الضرائب الإضافية على الدخل، وفرضت بموجب القانون رقم 67 لسنة 1970م، الصادر بتاريخ 1970/6/13م، وتسري الضريبة فقط على الدخل من الأجور والمرتبات العائد للعمال والموظفين الفلسطينيين، أو من هم من أصل فلسطيني.

الجدول التالي (3) يوضح أسعار الضرائب الإضافية على الدخل والدخول الخاضعة لهذه الضرائب.

الضريبة	سعر الضريبة	الدخول الخاضعة للضريبة
ضريبة الجهاد	على الأجور والمرتبات 3 % على الدخل النوعية الأخرى: 2 % على الدخل المعفي. 4 % على الدخل الذي يزيد عن حد الإعفاء. على دخل الشركات المساهمة وما في حكمها 4 % سنوياً	تفرض الضريبة على جميع الدخل التي تفرض عليها ضرائب الدخل، بالإضافة إلى الدخل من المرتبات الممولة من الخزنة العامة التي تم إعفاؤها من ضريبة الدخل.
ضريبة الصندوق الفلسطيني	7 % (سنوياً)	تفرض على دخول الأشخاص الفلسطينيين العائدة لهم من الأجور والمرتبات.

● المصدر: إعداد الباحث.

المحور الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

ويمكن تحديد هذه المشاكل والتحديات وفقاً لما يلي:

أولاً - المشاكل والتحديات المتعلقة بالبيئة المحلية:

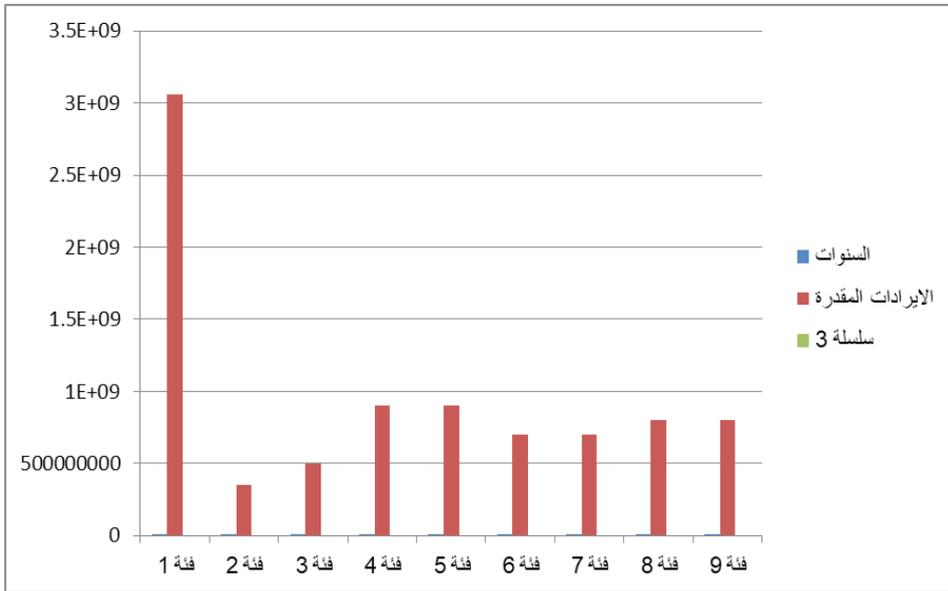
مما لا شك فيه أن سوء الوضع الاقتصادي وتدني الدخل وخروج الشركات الأجنبية ينعكس سلباً على عدد الإقرارات المقدمة لمصلحة الضرائب وعلى الامتثال الضريبي، كما أن فقدان الاستقرار الأمني والسياسي وغياب سيادة الدولة سبب رئيسي في تخلف الممولين من التصريح عن دخولهم وتقديم إقراراتهم الضريبية (العموري، 2017)، إن انعدام الاستقرار الأمني والسياسي وغياب سيادة الدولة أدى إلى خروج الشركات الإنتاجية الكبرى وارتفاع معدل العزوف لدى الشركات الأخرى في ظل غياب المتابعة والجزاء، هذا بالإضافة إلى توقف بعض الوحدات التابعة للمصلحة عن مزاولة نشاطها خلال بعض السنوات للدواعي الأمنية (تقرير ديوان المحاسبة، 2016)

والجدول التالي (4) يوضح بيان مقارن للإيرادات المقدرة والإيرادات المحصلة بين سنة 2010 والسنوات التي تليها.

السنة المالية	الإيرادات المقدرة	الإيرادات المحصلة
2010	3,055,000,000	1,194,000,000
2011	350,000,000	443,000,000
2012	500,000,000	687,000,000
2013	900,000,000	838,000,000
2014	900,000,000	731,000,000
2015	700,000,000	671,000,000

الإيرادات المحصلة	الإيرادات المقدرة	السنة المالية
804,000,000	700,000,000	2016
845,000,000	800,000,000	2017
845,000,000	800,000,000	2018

● المصدر: مصلحة ضرائب طرابلس



من الجدول والرسم البياني السابق يتضح مدى تأثير الوضع الاقتصادي والظروف الأمنية والسياسية على تقديرات الضرائب والمحصل منها، مما يؤكد أن هذه الظروف تعتبر إحدى التحديات التي تواجه تحديد وتحصيل الضرائب على الدخل في ليبيا.

كما يوضح الجدول التالي (5) نسبة الشركات الملتزمة بتقديم إقراراتها الضريبية بالنسبة لعدد الشركات المسجلة بإدارة الضريبة على الشركات بمصلحة ضرائب طرابلس.

المصلحة	عدد الشركات المسجلة لدي مصلحة الضرائب	عدد الشركات الفعالة الملتزمة بتقديم الإقرارات	نسبة الشركات الملتزمة إلى إجمالي عدد الشركات المسجلة
طرابلس	43000	5787	13 %

● المصدر: مصلحة ضرائب طرابلس 2019

ويتضح من الجدول السابق أن هناك نسبة كبيرة جداً من الشركات لم تلتزم بالتصريح عن دخولها وتقديم إقراراتها الضريبية، ويعزى السبب في ذلك إلى فقدان الاستقرار الأمني والسياسي وغياب سلطة وسيادة الدولة.

ثانياً - المشاكل والتحديات المتعلقة بالإدارة الضريبية.

يمكن إيجاز المشاكل والتحديات المتعلقة بالإدارة الضريبية فيما يلي:

1 - عدم تناسب حجم العمل مع عدد فاحصي الضرائب بالإدارة الضريبية (التضخم في كم العمل الفضي).

نتج عن هذه المشكلة تراكم الملفات الضريبية لعدة سنوات دون البث في عملية فحصها مع الاعتماد على أسلوب الفحص الشامل لكافة الإقرارات الضريبية. وقد أكدت مجموعة من الدراسات قلة فاحصي الضرائب مقارنة بحجم العمل المطلوب منهم، فقد تؤدي هذه المشكلة إلى التأخير في إجراء ربط وتحديد الضرائب وتراكم الملفات الضريبية ومحاولة السرعة في إجراء الفحص مع عدم بذل العناية المهنية المطلوبة مما يؤدي إلى عدم دقة العمل فيكون الربط النهائي غير مطابق للواقع.

2 - اعتماد أسلوب الفحص الشامل لكافة الإقرارات الضريبية.

على الرغم من قلة فاحصي الضرائب وعدم تناسب عددهم مع حالات الفحص فإن

مصلحة الضرائب لازالت تنتهج أسلوب الفحص الشامل لجميع إقرارات الممولين، وقد حاول المشرع الضريبي الليبي إيجاد حل لهذه المشكلة من خلال تضمينه مادة باللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010، وهي المادة رقم (13) التي تجيز لمصلحة الضرائب استخدام أسلوب الفحص الضريبي الانتقائي لإقرارات الممولين، إلا إن ضعف المصلحة وتأخرها وغياب التنظيم الإداري والبيانات والمعلومات الإحصائية حال دونها والاستفادة من استخدام هذه التجربة.

3 - ضعف دور إدارة الضرائب من ناحية الإعلام والتثقيف الضريبي.

إن ضعف دور الإدارة الضريبية في الإعلام والتثقيف الضريبي ينعكس سلباً على الامتثال الضريبي للممولين، وليس هناك أي دور للإدارة الضريبية في ليبيا في عملية توعية وتثقيف الممولين بالضريبة، فقد أشارت إحدى الدراسات (العموري، 2017) إلى عدم قيام مصلحة الضرائب بحملات توعية دورية ومستمرة لتوعية الممولين بالإضافة إلى عدم إصدار المنشورات والتعليمات الإرشادية الملائمة، أو استخدامها الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة للإعلام الضريبي وتوعية وتثقيف الممولين.

4 - معظم إدارات الضرائب لا تعمل بالمنظومات الالكترونية بل لا تزال تعمل بالسجلات اليدوية باستثناء إدارات (طرابلس _ الجفارة _ بنغازي) التي تعاني من ضعف في الأرشيف الالكترونية، حيث لوحظ عدم الالتزام بالإدخال الالكتروني في العديد من المكاتب، وهو ما أدى إلى عدم جدوى متابعة البيانات الضريبية من خلالها (تقرير ديوان المحاسبة، 2016)

5 - غياب التعاون بين الإدارة الضريبية وبعض الجهات العامة، مثل: مصلحة الجمارك والموائى، وإدارات منح التراخيص، والحرس البلدي، وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 الذي أوجب على جميع الجهات تزويد مصلحة الضرائب بالتراخيص والبيانات الخاصة بالممولين (تقرير ديوان المحاسبة، 2016)

إن عدم التعاون بين كافة الجهات المختلفة وإدارة الضرائب ساعد على التوسع في ظاهرة عدم الامتثال الضريبي وارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، لذلك تعاني المصلحة من عدم القدرة على تحديد النتيجة الحقيقية للنشاط الخفي.

6 - عدم اهتمام الإدارة الضريبية بعملية التدريب العملي لموظفي وفاحصي الضرائب.

على الرغم من أهمية التدريب العملي بالنسبة لفاحصي الضرائب واعتباره أمراً مهماً لهم، فلا بد أن يتلقى الفاحص الضريبي التدريب الكافي حتى يتمكن من فهم القوانين واللوائح، وكذلك الإجراءات والطرق العلمية في الفحص الضريبي والإلمام بالمطلوبات التنفيذية لعملية الفحص، إلا إنه لا توجد برامج تدريب فعالة ومنتظمة داخل مصلحة الضرائب، ولا يتم التركيز على التدريب الخارجي للاستفادة من تجارب وأنظمة بعض الدول في هذا المجال.

7 - انخفاض مستوى الأجور وانعدام المكافآت التشجيعية للعاملين بالإدارة الضريبية؟

إن النتيجة الحتمية لانخفاض مستوى الأجور والمرتبات وعدم وجود الحوافز والمكافآت التشجيعية بالنسبة لموظفي وفاحصي الضرائب، هي ابتعاد الكفاءات العلمية المؤهلة والموظفين الأكفاء عن الالتحاق بالإدارة الضريبية، وتفشي الفساد ومجاملة الممولين على حساب انخفاض الحصيلة الضريبية، وتأثر حصانة الفاحص من خلال الإغراءات التي قد تعرض من قبل الممولين.

8 - قصور الإدارة الضريبية في تفعيل مواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب

الدخل والمتعلقة بالحجز الإداري والحجز التحفظي والحجز التنفيذي على الشركات العامة والخاصة لغرض سداد ما عليهم من التزامات تجاه مصلحة الضرائب، حيث بلغت الديون المستحقة حتى نهاية سنة 2017 (1.118.598.280) دينار لعدد 1150 شركة، وإن ما تم تحصيله في المقابل خلال سنة 2017 منها مبلغ (15.676.343) وبنسبة لا تتجاوز 1.4 ٪ من إجمالي الديون المرحلة من سنوات سابقة (ديوان المحاسبة، 2017)، ومن الملاحظ أن هذه المشكلة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالمشاكل والتحديات المتعلقة بغياب سيادة الدولة وفقدان الاستقرار الأمني والسياسي.

ثالثاً_ المشاكل والتحديات المتعلقة بالتشريع الضريبي الليبي:

من المعروف إن التشريع الضريبي وضع لتنظيم العلاقة بين مصلحة الضرائب والممول لذلك يجب أن تتصف نصوصه بالوضوح والدقة والمرونة وعدم القصور لكي يحقق الهدف من تشريعه، ومن نواحي القصور التي يعاني منها التشريع الضريبي وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 ما يلي:

1 - مخالفة مبدأ عمومية الضريبة وعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي مما يؤدي إلى زعزعة العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين، ويؤثر على الحصيلة الضريبية، فقد نصت المادة 33 من القانون بأن يعفى من ضريبة الدخل، الدخل الناتج من العمل وما في حكمه العائد للعاملين بالوحدات الإدارية العامة والممولة من الميزانية العامة للدولة، فقط دون غيرهم من الشرائح الأخرى مع عدم وجود أو تقديم مبرر لذلك.

2 - لم يأخذ المشرع الضريبي أي اعتبار بوضع مادة أو نص قانوني يمنح فيه مزايا تشجيعية للممولين المنتظمين بتقديم إقراراتهم الضريبية والمنتظمين في تسديد الضرائب المستحقة عليهم، تشجيعاً لهم على التزامهم وعدم مساواتهم بالممولين غير المنتظمين، بل على العكس من ذلك فقد أعفى المشرع الضريبي في المادة (102) من قانون ضرائب الدخل رقم 7 لسنة 2010 الأشخاص الطبيعيين من الديون الضريبية وغرامات التأخير، كما أعفى غرامات التأخير لمن لم يتقدموا بالإقرارات الضريبية أصلاً.

3 - العقوبات والغرامات الواردة بالتشريع الضريبي غير كافية لإلزام الممولين على التصريح بدخولهم وتقديم إقراراتهم الضريبية في مواعيدها المحددة قانوناً.

4 - هناك قصور في بعض النواحي الفنية والمحاسبية، مما يثير الجدل بين الممولين والإدارة الضريبية ويؤثر على ضرائب الدخل، ومن هذه الحالات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- اشترطت المادة (11) من اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل لقبول الإقرار الضريبي بالنسبة للتشاريكات والشركات والأشخاص الاعتبارية أن يكون معتمداً من مراجع حسابات قانوني مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين الليبيين المشتغلين، لكنها لم توضح صراحة مسؤولية المراجع تجاه هذا الإقرار في حالة كانت بياناته غير صحيحة وليست مطابقة للواقع.
- حددت اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل في المواد (39،36،35) معدلات الاستهلاك بالنسبة للأصول الثابتة، ومعدل إهلاك اسم الشهرة، ومعدل خصم مصاريف التأسيس، لكنها في المقابل لم تحدد معدلات النافق في الأصول الحية بالنسبة للشركات التي تعمل في هذا المجال.
- نصت المادة (39) من القانون على أن تحسب أقساط الاستهلاك حسب معدلات سنوية تحددها اللائحة التنفيذية وذلك في حدود ثمن شراء هذه الأصول، ولم يشر المشرع إلى المصروفات الرأسمالية التي يتطلب إنفاقها على الأصل ليصبح جاهزا للاستخدام (الشاوش وآخرون، 2016)
- لم يحدد القانون الحد الأعلى بالنسبة للإعفاءات المتعلقة بأقساط التأمين سواء التأمينات العامة، أو التأمين على الحياة، أو التأمين الصحي.
- عدم وجود نص قانوني ينظم عملية احتساب الضريبة على الشركات القابضة والتابعة.
- لم يحدد القانون المدة التي يجب أن يتم خلالها الربط الإضافي (النهائي) بل جعله قاطعاً للتقادم.

● المحور الثالث: الدراسة الميدانية وتحليل البيانات.

تهدف الدراسة الميدانية إلى قياس ماهية التحديات والمشاكل التي تواجه تقدير وربط

وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا، من خلال التحليل الإحصائي الوصفي. وبالنظر إلى طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت لتحقيقها فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي إذ قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال ضرائب الدخل، كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي جرى تصميمه كجانب من الدراسة الميدانية حيث تم التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تقدير وربط وتحصيل ضرائب الدخل، وقد جاء الجانب الميداني للتأكيد على المشاكل والصعوبات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا والتي سبق سردها وتحليلها في المحور الثاني من هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع فاحصي ومساعد فاحصي الضرائب على ضريبة الشركات وضريبة التجارة وضريبة المهن الحرة بمصلحة ضرائب طرابلس والبالغ عددهم 50 فاحصاً وقد تم توزيع 50 استبانة على مجتمع الدراسة بالكامل إلا إن الباحث استلم 41 استبانة قابلة للتحليل أي ما نسبته 80٪ من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

جدول (6) الاستبانات الموزعة والمستلمة والخاضعة للتحليل

الاستبانات المستلمة والخاضعة للتحليل	الاستبانات الموزعة على العينة	الاستبانات
41	50	العدد
٪ 82	٪ 100	النسبة المئوية

كما تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على (Five Point Likert) مقياس ليكرت ذي الأبعاد الخمس لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند على النحو التالي:

جدول (7) المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت

درجات الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	100 %	80 %	60 %	40 %	20 %

- صدق وثبات أداة القياس:

تم اختبار درجة المصدقية Reliability Test من خلال استخدام اختبار كرو نباخ ألفا Alpha Cranach من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس (استمارة الاستبيان) المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أسئلة الاستبانة حيث بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرو نباخ ألفا (88.79 %) وهي نسبة جيدة لاعتماد نتائج هذه الدراسة.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة

لغرض تحليل البيانات وصفيًا تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- 1 - التكرارات Frequency والتكرارات النسبية Percent للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث عدد المشاركين والمؤهل العلمي والمهني، والخبرة العملية، أما بالنسبة للتكرارات النسبية فتم استخدامها لبيان أهمية النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.
- 2 - الوسط الحسابي Mean، وتم استخدامه للتعرف على أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي (3) وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

3 - الانحراف المعياري Standard Deviation، وتم استخدامه من أجل التعرف على مقدار التشتت في الإجابات حول الوسط الحسابي.

4 - اختبار (T) لعينة واحدة One Sample T - Test:

لاختبار صحة فرضية البحث، بحيث يقبل الفرضية البديل إذا كانت قيمه المحسوبة T أكبر من قيمه الجدولية T والتي تساوي (2، 02) عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 48، أو عندما يكون مستوى المعنوية أقل من 0.05 والوزن النسبي للتطبيق أكبر من 60 %، في حالة عكس ما سبق يقبل الفرضية العدم.

● خصائص المشاركين في الدراسة:

اشتمل القسم الأول من الاستبيان على مجموعة الأسئلة التي تهدف إلى تجميع بعض المعلومات الشخصية عن المشاركين البالغ عددهم (41) فاحصا.

وفيما يلي تحليل لإجابات المشاركين في هذا الخصوص.

1 - توزيع المشاركين حسب العمر:

الجدول التالي يوضح توزيع المشاركين وفقا للعمر

جدول رقم (8) توزيع المشاركين وفقا للعمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	5	٪ 12
من 30 إلى أقل من 40 سنة	21	٪ 51
40 سنة فما فوق	15	٪ 37
المجموع	41	٪ 100

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن أكثر من 37 ٪ من المشاركين تراوحت أعمارهم

من 40 سنة فما فوق، وجاءت هذه الفئة في المرتبة الثانية، بينما جاءت الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة في المرتبة الأولى بنسبة 51 % ، أما الفئة العمرية الأقل من 30 سنة جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 12 % . وهذا قد يفيد أهداف الدراسة في كون أن أغلبية المشاركين من الذين لديهم دراية كافية للإجابة على الأسئلة المطروحة بحكم كبر السن.

2 توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (9) توزيع المشاركين وفقا للمؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
17 %	7	دبلوم تجاري
66 %	27	بكالوريوس
7 %	3	ماجستير
0	0	دكتوراه
10 %	4	أخرى
100 %	41	المجموع

يوضح الجدول رقم (9) توزيع المشاركين حسب المؤهلات التي يحملونها، أن ما نسبته 66 % من المشاركين يحملون الشهادة الجامعية (البكالوريوس)، بينما يشكل حملة الشهادات العليا نسبة 7 % ، وأن 17 % من المشاركين يحملون دبلوم، ولا يمثل حملة المؤهلات الأخرى إلا نسبة بسيطة 10 % تقريبا، وهذه النتيجة تفيد بأن الغالبية العظمى من المشاركين هم من حملة الشهادات الجامعية فما فوق. وهذه المؤشرات تدل على توفر التأهيل العلمي المناسب الذي تتطلبه عملية الفحص.

3 توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية:

جدول رقم (10) توزيع المشاركين وفقا للتخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
73 %	30	محاسبة
7 %	3	إدارة أعمال
10 %	4	اقتصاد
10 %	4	أخرى
100 %	41	المجموع

يبين الجدول رقم (10) توزيع المشاركين حسب التخصصات العلمية، حيث إن نسبة حملة المؤهلات المحاسبية تمثل 73 % من مجموع المشاركين، كما يلاحظ توفر نسبة بسيطة من حملة التخصصات الأخرى التي لها علاقة بمهام ببعض مهام تحصيل الضرائب كإدارة الأعمال 7 % والاقتصاد 10 % ، والنسبة الباقية من المشاركين لديهم تخصصات أخرى مما يعني أن الغالبية العظمى من المشاركين تتوفر لديهم الخلفية العلمية المناسبة للمهام التي يقومون بها وهذا يعزز نتائج الدراسة.

4 توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (11) توزيع المشاركين وفقا لسنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد سنوات الخبرة
12 %	5	أقل من 5 سنوات
15 %	6	من 5 - 10 سنوات
61 %	25	من 10 - 15 سنة
12 %	5	أكثر من 15 سنة
100 %	41	المجموع

يوضح الجدول رقم (11) توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم في مجال الضرائب حيث إن 12 % من المشاركين لديهم خبرة تقل عن خمس سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم سنوات خبرة أكثر من خمس سنوات 15 % . ونسبة 61 % من المشاركين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، وتدلل هذه النسب بأن المشاركين لديهم خبرة طويلة في مجال الضرائب مما يمكنهم من حسن أداء مهامهم كما يعزز نتائج الدراسة لأن المشاركين من ذوي الخبرات الطويلة.

● تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل ودراسة إجابات المشاركين في القسم الثاني من قائمة الاستبيان، وفيما يلي تحليل إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان:

■ فرضية الدراسة:

فرضية العدم: «لا توجد مشاكل وتحديات تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا»
 الفرضية البديلة: «هناك مشاكل وتحديات تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا»
 تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة (1 - 19) من الاستبيان، ويوضح الجدول رقم (12، 13) الإحصائيات الوصفية لآراء المشاركين حول المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

الجدول رقم (12) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لفقرات المشاكل والتحديات

التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الدرجة
1	الوضع الأمني الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي لموولي ضرائب الدخل.	ك	0	0	1	5	35	
		%	0	0	2.4	12.2	85.4	

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
موافق بشدة	27	10	2	2	0	ك	خروج الشركات الأجنبية نتيجة الوضع الأمني والسياسي أثر سلباً على الحصيلة الضريبية.	2
	65.9	24.4	4.9	4.9	0	%		
موافق بشدة	21	20	0	0	0	ك	فقدان الاستقرار الأمني والسياسي سبب رئيسي في تخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.	3
	51.2	8.48	0	0	0	%		
موافق بشدة	21	15	2	3	1	ك	تدني الدخل والوضع الاقتصادي الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي وتخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.	4
	48.8	36.6	4.9	7.3	2.4	%		
موافق بشدة	20	16	3	1	1	ك	توقف بعض الإدارات الضريبية في بعض المناطق عن مزاولة نشاطها خلال بعض السنوات للدواعي الأمنية أثر سلباً على الحصيلة الضريبية.	5
	48.8	39.0	7.3	2.4	2.4	%		
موافق	0	41	0	0	0	ك	عدم تناسب حجم العمل مع عدد فاحصي الضرائب يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	6
	0	100	0	0	0	%		

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
موافق	12	22	0	3	4	ك	اعتماد الإدارة الضريبية على أسلوب الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية في ظل التضخم في كم العمل يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	7
	29.3	53.7	0	7.3	9.8	%		
موافق بشدة	31	10	0	0	0	ك	معظم الإدارات الضريبية في ليبيا لا تعمل بالمنظومات الالكترونية ولا تلتزم بالإدخال الالكتروني مما يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	8
	75.6	24.4	0	0	0	%		
موافق بشدة	91	10	0	7	5	ك	غياب التعاون بين الإدارة الضريبية وبعض الجهات العامة مثل مصلحة الجمارك ووزارة الاقتصاد وجهاز الحرس البلدي يؤثر سلباً على الامتثال الضريبي من قبل الممولين.	9
	46.3	24.4	0	17.1	12.2	%		
موافق	6	35	0	0	0	ك	عدم اهتمام الإدارة الضريبية بعملية التدريب العملي لموظفي وفاحصي الضرائب يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحديد الضرائب.	10
	14.6	85.4	0	0	0	%		

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
موافق	15	15	10	15	5	ك	انخفاض مستوى المرتبات وانعدام المكافآت التشجيعية للعاملين بالإدارة الضريبية يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.	11
	25.00	25.00	16.67	25.00	8.33	%		
موافق	4	15	0	12	10	ك	قصور الإدارة الضريبية في تفعيل مواد قانون الضرائب المتعلقة بالحجز الإداري والحجز التحفظي على الشركات العامة والخاصة، يؤثر سلبا على عمليات ربط وتحصيل الضرائب.	12
	9.8	36.6	0	29.3	24.4	%		
موافق	13	16	5	4	3	ك	مخالفة التشريع الضريبي في بعض المواد لمبدأ عمومية الضريبة وعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي يؤدي إلى زعزعة الثقة العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضريبة	13
	31.7	39.0	12.2	9.8	7.3	%		
موافق	11	30	0	0	0	ك	العقوبات والغرامات الواردة بالتشريع الضريبي غير كافية لإلزام الممولين عن بالتصريح عن دخولهم الحقيقية مما يؤثر سلبا على عمليات تحديد وربط الضرائب.	14
	26.8	73.2	0	0	0	%		

الدرجة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار والنسبة	الفقرة	ت
موافق	6	17	5	6	7	ك	القصور الحاصل في التشريع الضريبي في بعض المواد والنواحي المحاسبية يثير الجدل بين الممولين والإدارة الضريبية مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.	15
	14.6	41.5	12.2	14.6	17.1	%		
موافق	9	20	6	2	4	ك	غياب سيادة الدولة يؤثر سلباً على عمليات تحديد وربط الضرائب.	16
	22.0	48.8	14.6	4.9	9.8	%		
موافق	0	41	0	0	0	ك	عدم وجود نص قانوني يشجع الممولين الملتزمين ومسواتهم بالممولين غير الملتزمين يؤثر في عمليات تحديد وربط الضرائب.	17
	0	100	0	0	0	%		
غير موافق	3	10	3	10	15	ك	لجوء مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزائي في كثير من الحالات يؤثر على تحديد وربط الضريبة؟	18
	7.3	24.4	7.3	24.4	36.3	%		
موافق بشدة	21	20	0	0	0	ك	عدم مراعاة المصلحة لمعايير تعيين الموظفين خاصة فيما يتعلق بالتخصص العلمي أثر سلباً على عملية تحديد وربط ضرائب الدخل.	19
	51.2	48.8	0	0	0	%		

جدول رقم (13) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المشاكل والتحديات

التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا.

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
87 %	.442	4.33	الوضع الأمني الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي لموли ضرائب الدخل.
90 %	.810	4.51	خروج الشركات الأجنبية نتيجة الوضع الأمني والسياسي أثر سلباً على الحصيلة الضريبية.
90 %	.506	4.51	فقدان الاستقرار الأمني والسياسي سبب رئيسي في تخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.
84 %	1.013	4.22	تدني الدخل والوضع الاقتصادي الحالي ساهم في عدم الامتثال الضريبي وتخلف الممولين عن تقديم إقراراتهم الضريبية.
86 %	.901	4.29	توقف بعض الإدارات الضريبية في بعض المناطق عن مزاولة نشاطها خلال بعض السنوات للدواعي الأمنية اثر سلباً على الحصيلة الضريبية.
80 %	.000	4.00	عدم تناسب حجم العمل مع عدد فاحصي الضرائب يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.
77 %	1.216	3.85	اعتماد الإدارة الضريبية على أسلوب الفحص الشامل لجميع الإقرارات الضريبية في ظل التضخم في كم العمل يؤثر على عمليات ربط وتحديد الضرائب.

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
95 %	.435	4.76	معظم الإدارات الضريبية في ليبيا لا تعمل بالمنظومات الالكترونية ولا تلتزم بالإدخال الالكتروني مما يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحديد الضرائب.
75 %	1.496	3.76	غياب التعاون بين الإدارة الضريبية وبعض الجهات العامة مثل مصلحة الجمارك ووزارة الاقتصاد وجهاز الحرس البلدي يؤثر سلباً على الامتثال الضريبي من قبل الممولين.
83 %	.358	4.15	عدم اهتمام الإدارة الضريبية بعملية التدريب العملي لموظفي وفاحصي الضرائب يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحديد الضرائب.
100 %	.000	5.00	انخفاض مستوى المرتبات وانعدام المكافآت التشجيعية للعاملين بالإدارة الضريبية يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.
56 %	1.423	2.78	قصور الإدارة الضريبية في تفعيل مواد قانون الضرائب المتعلقة بالحجز الإداري والحجز التحفظي على الشركات العامة والخاصة، يؤثر سلباً على عمليات ربط وتحصيل الضرائب.
75 %	1.215	3.78	مخالفة التشريع الضريبي في بعض المواد لمبدأ عمومية الضريبة وعدم المساواة في توزيع العبء الضريبي يؤدي إلى زعزعة الثقة في العلاقة بين الإدارة الضريبية والممولين مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضريبة

النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
85 %	.449	4.27	العقوبات والغرامات الواردة بالتشريع الضريبي غير كافية لإلزام الممولين بالتصريح عن دخولهم الحقيقية مما يؤثر سلباً على عمليات تحديد وربط الضرائب.
64 %	1.351	3.22	القصور الحاصل في التشريع الضريبي في بعض المواد والنواحي المحاسبية يثير الجدل بين الممولين والإدارة الضريبية مما يؤثر على عمليات تحديد وربط الضرائب.
77 %	1.171	3.86	غياب سيادة الدولة يؤثر سلباً على عمليات تحديد وربط الضرائب.
80 %	.000	4.00	عدم وجود نص قانوني يشجع الممولين الملتزمين ومساواتهم بالممولين غير الملتزمين يؤثر في عمليات تحديد وربط الضرائب.
48 %	1.396	2.41	لجوء مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزائي في كثير من الحالات يؤثر على تحديد وربط الضريبة؟
90 %	.506	4.51	عدم مراعاة المصلحة لمعايير تعيين الموظفين خاصة فيما يتعلق بالتخصص العلمي أثر سلباً على عملية تحديد وربط ضرائب الدخل.
80 %	.789	4.01	المتوسط الحسابي العام

عند تناول نتائج أسئلة هذا القسم مجتمعة - الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وربط وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا - نلاحظ أن قيم المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين تراوحت بين (2.41 - 5). والعبارة الوحيدة

التي كان المتوسط الحسابي لها أقل من الوسط الفرضي التي تفيد (لجوء مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزائي في كثير من الحالات يؤثر على تحديد وربط الضريبة) أما باقي العبارات فقد كانت قيم الوسط الحسابي لها أكبر من الوسط الفرضي المعتمد في الدراسة، وعموما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لكافة العبارات مجتمعة (4.01)، وهو أعلى من متوسط أداة القياس (3)، كما بلغ الانحراف المعياري لكافة العبارات مجتمعة (0.789) وهذا يدل على وجود نوع من الانسجام في إجابات المشاركين عن أسئلة الاستبيان كما بلغت النسبة المئوية للأسئلة مجتمعة (80 ٪)، وهي أعلى من النسبة المعتمدة في هذه الدراسة (60 ٪)، وهذا يدل على أن هناك مشاكل وتحديات تواجه تحديد وربط ضرائب الدخل في ليبيا.

وقد تم اختبار فرضية الدراسة باستخدام اختبار One Sample T-test وكان الاختبار كما في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرضية

نتيجة الفرضية العدمية	SigS	Tالجدولية	Tالمحسوبة
رفض	034.	2.02	9.003

نلاحظ من الجدول رقم (14) أن قيمة Tالمحسوبة = 9.003 أكبر من قيمتها الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفض الفرضية العدم إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة عند مستوى دلالة 5 ٪. مما يعني التأكيد على وجود المشاكل والتحديات التي تواجه تحديد وتحصيل ضرائب الدخل في ليبيا التي تم سردها بالجانب النظري.

■ المراجع:

- 1 - الشاوش، محمود الزروق، دراسة تحليلية نقدية لقوانين ضرائب الدخل في ليبيا، مجلة الجامعة الليبية، 2016.
 - 2 - أبوزريدة، مختار، المحاسبة الضريبية وفقاً للتشريع الضريبي الليبي، 2007م
 - 3 - امريود، مسعود محمد، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها وفقاً للتشريع الضريبي الليبي، دار المناهج، 2018م
 - 4 - العموري، عمران، المشاكل والصعوبات المتعلقة بطريقة التقدير المباشر لضريبة الدخل وفقاً لأحكام التشريع الضريبي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2017م
 - 5 - امريود، مسعود محمد، استخدام أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفعالية نظام الفحص الضريبي في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة دمشق، 2010م
 - 6 - علي موسى، محددات الطاقة الضريبية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، 2002م
 - 7 - بن غربية، سالم محمد، الضرائب ودورها في تمويل النفقات العامة، بحث مقدم إلى ندوة النظام الضريبي في ليبيا، بنغازي، 1999 م.
 - 8 - المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، تقرير حول النظام الضريبي الليبي تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح، 2016م.
 - 9 - تقارير ديوان المحاسبة لسنتي 2016، 2017م.
 - 10 - القانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل في ليبيا ولائحته التنفيذية.
- 11 - DOING BUSINESS 2014; Report. Economy pro مركز le Libya
Hutt: \\ WWW doing business . org \ explore economies / Libya